

ورقة محلية حول الحوكمة الجمعياتية والعمل التطوعي

التنسيق الجمعياتي والعمل التطوعي

من تعدد الجمعيات إلى تكامل الأدوار وبناء القدرة المجتمعية

إعداد وتوثيق: جمال بن محمد دورة - **Jamel Doura**

تجربة «تنسيقية عمل» - 12 جمعية - منذ 2020

msaken.ovh | 2026

نوع الوثيقة: محتوى محلي أصلي يقرأ تجربة التنسيق بين الجمعيات باعتبارها نموذجاً للحوكمة التشاركية وتعبئة الموارد والعمل التطوعي.

ملخص

تُبرز تجربة «تنسيقية عمل»، التي جمعت 12 جمعية منذ سنة 2020، قيمة الانتقال من تعدد المبادرات المنفصلة إلى تنسيق جماعي يسمح بتجميع القدرات والخبرات والموارد حول أهداف مشتركة.

ولا تعني التنسيقية إلغاء استقلال الجمعيات أو دمجها في هيكل واحد، بل إنشاء فضاء للتعاون يحدد الأولويات المشتركة، يوزع الأدوار، يقلل التكرار، ويسمح بتنفيذ مبادرات أكبر مما تستطيع كل جمعية إنجازه بمفردها.

لماذا يحتاج العمل الجمعياتي إلى التنسيق؟

عندما تعمل الجمعيات في المجال نفسه دون تبادل للمعلومات، قد تتكرر الأنشطة بينما تبقى احتياجات أخرى دون استجابة. وقد تتنافس الجهات على الموارد والمتطوعين بدلاً من بناء أثر مشترك.

التنسيق يعالج هذه المشكلة من خلال رؤية أوسع للمجال المحلي: من يقوم بماذا؟ ما الموارد المتاحة؟ ما الفجوات؟ وما المشروع الذي يحتاج إلى أكثر من جهة واحدة لإنجازه؟

الاستقلال مع التكامل

من أهم شروط نجاح التنسيق الحفاظ على استقلال كل جمعية وهويتها القانونية والتنظيمية. فالتعاون لا ينبغي أن يتحول إلى هيمنة جهة على الجهات الأخرى.

النموذج الأكثر توازناً هو أن تحتفظ كل جمعية باختصاصها، بينما تلتقي الجمعيات في المشاريع المشتركة على أهداف محددة، مهام واضحة، آجال معلنة وآلية للتقييم.

تقاسم الموارد

يمكن للتنسيقية أن تسمح بتقاسم موارد لا تحتاج كل جمعية إلى امتلاكها منفردة: قاعات، تجهيزات، وسائل نقل، خبرات قانونية وإدارية، أدوات اتصال، متطوعون أو قواعد بيانات للشركاء.

هذا التقاسم يقلل الكلفة ويزيد الاستفادة من الإمكانيات الموجودة محلياً، ويمنع أن تبقى بعض الموارد معطلة في جهة بينما تحتاجها جهة أخرى.

الحوكمة واتخاذ القرار

حتى ينجح العمل المشترك، يحتاج إلى قواعد بسيطة ومعلنة: من يقترح المشروع؟ كيف يُتخذ القرار؟ كيف توزع المسؤوليات؟ من يتابع التنفيذ؟ وكيف تُحل الخلافات بين الشركاء؟

وجود هذه القواعد يمنع الشخصية ويجعل التعاون أكثر استقراراً، خاصة عندما تتغير القيادات أو تختلف أولويات الجمعيات.

التطوع كقدرة مشتركة

في النموذج التنسيقي، يصبح التطوع جزءاً من شبكة أوسع، ويمكن توجيه مهاراته إلى المشروع الذي يحتاجها فعلياً. فالتطوع في الاتصال أو التنظيم أو الصحة أو القانون يمكن أن يدعم أكثر من مبادرة ضمن إطار واضح.

وهذا يرفع قيمة التطوع من مشاركة ظرفية إلى خبرة تراكمية يمكن تطويرها بالتكوين والتقييم والاعتراف بالمساهمة.

من المبادرة إلى المشروع

التنسيق يسمح بتحويل الفكرة إلى مشروع منظم: تحديد الحاجة، صياغة الهدف، معرفة المستفيدين، تحديد الشركاء، توزيع المسؤوليات، تعبئة الموارد، التنفيذ ثم التقييم.

بهذا يصبح المجتمع المدني شريكاً في التخطيط المحلي، وليس فقط جهة تتدخل في المناسبات أو عند ظهور الأزمات.

قياس الأثر

يمكن تقييم التنسيق من خلال مؤشرات مثل عدد المشاريع المشتركة، عدد الجمعيات المشاركة، حجم الموارد التي تم تقاسمها، عدد المتطوعين، نسبة المشاريع المنجزة في وقتها، واستمرارية الشراكات بعد انتهاء النشاط.

لكن المؤشر الأهم هو الأثر على المجتمع: هل عالج المشروع حاجة حقيقية؟ وهل أدى التنسيق إلى نتيجة أفضل من عمل كل جمعية منفردة؟

الرسالة المركزية

قوة المجتمع المدني لا تُقاس بعدد الجمعيات فقط، بل بقدرته على تحويل هذا التعدد إلى تكامل. عندما تتعاون الجمعيات مع الحفاظ على استقلالها، تتحول الموارد المتفرقة إلى قدرة مجتمعية منظمة.

الكلمات المفتاحية

مساكن؛ المجتمع المدني؛ الجمعيات؛ تنسيقية عمل؛ العمل التطوعي؛ الحوكمة التشاركية؛ الشراكة؛ الموارد المحلية؛ التخطيط المجتمعي؛ رأس المال الاجتماعي؛ التنمية المحلية.

صيغة الاستشهاد

دورة، جمال بن محمد. (2026). «التنسيق الجمعياتي والعمل التطوعي: من تعدد الجمعيات إلى تكامل الأدوار وبناء القدرة المجتمعية».

.msaken.ovh